لم تبدأ نهايته الا مع ظهور صلاح الدين. والى ان يظهر صلاح الدين جديد، سيبقى الوضع الحالي قائما؛ ويجدر بمن يضع المصلحة الفلسطينية نصب عينيه ان يعمل على اساسه.

ان انظمة دول الطوق لم تكن، ولا تزال بعيدة عن ان تكون عونا او حليفا لمن يسعى الى حل عادل ومعقول للقضية الفلسطينية؛ بل انها في كثير من الحالات قدمت، عن قصد او غير قصد، خدمات جلى لاعداء تلك القضية. ولذلك، لا ينبغي التعامل فلسطينيا مع تلك الانظمة على انها سند او حليف، بل يجدر «تطويقها» باعتبارها مسرح عمليات هدفه حملها، دون لف او دوران، بالتي هي احسن، او اسوأ، على الاعتراف علانية وسرا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقـامة دولته المستقلة، والالتزام بهذا الاعتراف والتصرف على اساسه في سياستها الداخلية والخارجية. وما دام اي من تلك الانظمة لا يلتزم بذلك، فينبغي ان نستمر في «الشغل» عليه حتى يعود الى الصراط المستقيم. وعندما يتم ذلك، نكتفي بان نربت على كتفه، ونحيطه علما بذلك، دون ان نضع، في اي حال من الاحوال، «رقبة» النشاط الفلسطيني بين يدي اي من تلك الانظمة، او اي اثنين منها او جميعها؛ وذلك، مثلا، بنقل مقر نشاطنا الرئيسي او قيادتنا الفعالة او اكثرية عناصرنا او اجهزتنا المهمة الى اي من تلك الدول. واذا حدث واضطررنا للقيام بذلك، لسبب او لآخر، فينبغي ان يكون البديل جاهزا، دائما وابدا، في مكان آخر خارج دول الطوق. وبذلك نحافظ دائما على استقلاليتنا وقدرتنا على الاداء، بنجاعة وفعالية، في حال وقوع اي خلاف او صدام مع تلك الانظمة. والواضح، ان مثل هذا الاتجاه يقضي بالابقاء على «الكيان» الفلسطيني موزعاً في دول عديدة، كما هو الوضع حالياً؛ وهذا ما ينبغي تماما ان يكون. واذا ضاق بنا المقام، لسبب او لآخر، في هذا المهجر او ذاك، فلنا في ذلك التأييد العارم الذي نحظى به لدى عشرات الدول الاجنبية، قبل العربية، على اختلاف انظمة حكمها، والذي لولاه لاصاب اليأس الكثيرين منا في حالات عديدة ودفعهم الى اعادة النظر في مواقفهم، ما يمكننا من ان نجد مهجرا جديدا، اجنبيا كان او عربيا، هنا او هناك، نستطيع ممارسة النشاط منه، حتى يحين موعد الانتقال الى غيره.. والى الوطن اخيرا.

عود على بدء

انطلاقا من اماكن تواجده الحالية، يستطيع العمل الفلسطيني ـ ربما لاول مرة منذ فترة طويلة ـ ممارسة نشاط مستقل، يفترض ان يكون فعالا، تجاه كل واحدة من دول الطوق (وكذلك تجاه اسرائيل)، بما يخدم مصلحة الاستقلال الفلسطيني، آخذا بالاعتبار الاوضاع الخاصة لكل طرف، مما يساعد على تحقيق المزيد من الفعالية. ففيما يتعلق بمصر، اولا، باعتبارها كبرى الدول العربية، لا بد من انتهاج سياسة تساعد على ابراز ايجابيات البلد والافادة منها، دون التغاضي عن سلبيات سياسته. لقد سدد السادات، بتوقيعه على الصلح المنفرد مع اسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيـد، طعنـة نجلاء للتضامن العربي عامة وللفلسطينيين خاصة، وحقق للاسرائيليين بتصرفه ذلك حلما طالما راودهم بتفتيت الجبهة العربية والتعامل مع كل طرف فيها على حدة، تماما كما حدث عند التوقيع على اتفاقات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩، مما يضعهم في موقف قوي عامة عند الحديث عن حلول لازمة الشرق الاوسط. لقد استعادت مصر، على كل حال، بواسطة تلك الاتفاقيات اراضيها المحتلة في سيناء، بعد ازالة المستوطنات الصهيونية منها، على